آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

د. عاشور حيدوشي، جامعة البويرة

د. ميلود وعيل، جامعة البويرة

الملخص:

يتميز الاقتصاد الجزائري بتوفره على موارد طبيعية هامة من بترول وغاز وارتباطه الشديد بقطاع المحروقات وعائداته وباعتماده على تصدير سلعة واحدة وهي النفط، وقلة تنوعه وضعف أدائه خارج المحروقات، فإن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى، كون النفط وعائداته المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الجزائر وتمويل الاستثمارات في المجال النفطي لمواكبة متطلبات التنمية، وتمثل عوائد صادرات المحروقات النسبة الكبرى من مجمل الصادرات، حيث تستخدم كمحرك للتنمية وتنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع وإنجاز البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، وباعتبار النفط ثروة غير متجددة وآيلة للنضوب فعلى الدولة الاعتماد على الفوائض المالية المتحققة وتوظيفها في إنجاز المخططات والبرامج التنموية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تنويع الاقتصاد في ظل التقلبات الكبيرة لأسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: النفط، العائدات النفطية، التنويع الاقتصادي، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول التي تتوفر على ثروات طاقوية هائلة من النفط والغاز شرع في استغلالها إبان الاستعمار الفرنسي عام 1958 بعد اكتشاف أكبر حقلي للبترول والغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل، وبعد الاستقلال تبنت السلطات الجزائرية سياسة التأميم والتخطيط المركزي بهدف جعل قطاع المحروقات خاضع للدولة ومسير مركزيا وعملت على تطويره والاهتمام به أكثر من خلال سن تشريعات وقوانين تهدف في مجملها إلى فتح مجال الاستثمار في هذا القطاع بهدف زيادة الاحتياطيات المكتشفة والإنتاج ورفع قدرات التصدير لزيادة العائدات النفطية، ويعتبر قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري، فنسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تنخفض عن

31% خلال العشرية الأخيرة وقد بلغت 36% عام 2011 و 32,9% عام 2012، كما أن صادرات قطاع المحروقات لم تسجل نسبا أقل من 97% وقد بلغت 98,4% عام 2012، فيما لا تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا نسبة منخفضة وبقيت في حدود 3%، هذه الوضعية لهيكلة الاقتصاد الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، إذ يظل الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على إنتاج وتصدير النفط رغم تعدد وتعاقب الإصلاحات الاقتصادية.

الاشكالية: ما أثر التقلبات في أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

وسوف نحاول عبر ورقة العمل هذه، أن نبين إشكالية إدارة عائدات النفط في الجزائر مع إبراز مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وتأثير تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك وفق المحاور:

المحور الأول: مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

المحور الثاني: إدارة عائدات النفط في الجزائر

المحور الثالث: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

المحور الأول: مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتمد نمو الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري على عوائد تصدير المحروقات التي تساهم بأكثر من 95% من عائدات الدولة من العملة الصعبة، كما أن الجباية البترولية تمثل ما بين 60% إلى 70% من موارد الإيرادات العامة للدولة الجزائرية لذلك تسعى الجزائر إلى رفع قدراتها الإنتاجية والكميات المصدرة من المحروقات لزيادة المداخيل.

وتظهر مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال الأولوية التي توليها الدولة لقطاع المحروقات خاصة بعد تأميم هذا القطاع وارتفاع عائدات صادراته الشيء الذي مكن السلطات الجزائرية من بعث برامج تنموية خلال السبعينات والثمانينات وبرامج الإنعاش الاقتصادي في الألفية الجديدة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطن.

أولا– مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فأغلبية الصادرات الجزائرية هي صادرات قطاع المحروقات حيث بلغت نسبتها عام 2012 معدل 98,39% من الصادرات الإجمالية، كما أنها

تشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% من الناتج المحلي، وهذا الأمر عكس اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري، وتظهر أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال:

1- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر قطاع المحروقات قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 38%، وهو يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25% [1]، إذ يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري فهو المحرك له ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام آخذة في الارتفاع مع مرور السنوات، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع المحروقات	39,2	33,89	32,55	35,58	37,7	45,1	45,6	43,9	45,3	31,2	34,9	36,1	32,9
الفلاحة	8,4	9,67	9,19	9,69	9,4	7,7	7,5	7,6	6,6	9,3	8,5	8,1	9,0
صناعة غير نفطية	7,05	7,34	7,18	6,55	6,3	5,6	5,2	5,0	4,7	5,7	5,1	4,6	4,6
بناء وأشغال عمومية	8,3	8,4	9,03	8,5	8,2	7,5	7,9	8,9	8,7	11,0	10,5	9,2	9,3
إدارة عمومية	10,3	11,08	11,0	10,51	9,8	8,4	8,0	8,4	9,7	12	13,2	16,4	16,9
خدمات أخرى	22,3	22,5	22,7	21,5	21,17	20,07	20,05	20,53	19,1	23,6	21,6	19,7	20,1

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008 و2012.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام استمرت في الارتفاع منذ عام 2001 حتى عام 2006، حيث قفزت من 33,89% عام 2001 إلى 45,6% عام 2006 باستثناء عام 2002 أين بلغت 32,55% متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط وعلى عائدات تصدير المحروقات وعلى الاستثمارات، ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال السنتين المواليتين، ولكن الملاحظ بعد سنة 2008 عرفت نسبة

مساهمة قطاع المحروقات مستويات منخفضة عما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمية.

ومقارنة مع القطاعات الأخرى يبقى قطاع المحروقات مسيطر ومهيمن ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، فخلال سنة 2012 بلغت مساهمة قطاع المحروقات 32,9% من الناتج الداخلي الخام أي 5208,4 مليار دج فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ما نسبته 60% من الناتج الداخلي الخام أي ما مقداره 9502,8 مليار دج فيما كانت قيمة الناتج الداخلي الخام 15843 مليار دج.

2- الصادرات:

تشكل صادرات المحروقات النسبة الكبرى من صادرات الجزائر بسبب تبني الجزائر لسياسة تعتمد على هذا القطاع، في حين نجد أن مساهمة القطاعات الأخرى تبقى ضئيلة، وتتوزع الصادرات الجزائرية بين قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات على النحو التالي:

الجدول رقم (02): صادرات الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع المحروقات	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71661	70583	63663	58362
خارج قطاع المحروقات	560	591	472	667	746	1132	980	1386	766	967	1227	1153	1050	1634
إجمالي الصادرات	19091	18700	24465	32217	46334	54741	60590	78590	45186	57091	72888	71736	64713	59996
النسبة (%)	97,07	96,8	98,05	97,9	98,39	97,9	98,37	98,2	98,3	98,3	98,31	97,18	98,37	97,2

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008، 2012 و2014.

يساهم قطاع المحرقات بالنسبة الكبرى في قيمة الصادرات، حيث تراوحت نسبة مساهمته في الصادرات خلال الفترة ما بين 2001 و 2014 بين أقل قيمة 96,8% وهي مسجلة عام 2002 وأعلى نسبة وهي 98,39% والمسجلة عام 2005، كما تبرز أرقام الجدول عدم فعالية القطاعات غير النفطية وضعف تنافسيتها حيث لم تزد نسبة مساهمتها عن 3% من إجمالي الصادرات طوال الفترة، وهذا ما انعكس على تكوين الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وعلى الرغم من تنبيه

الاقتصاديين إلى عدم الاعتماد فقط على صادرات قطاع المحروقات وضرورة تشجيع وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أنّ نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات تبقى ضئيلة جدًا، واستمرت تبعية القطاعات خارج المحروقات لقطاع المحروقات، فأي اختلال على مستوى السوق النفطية يؤثر على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات وينعكس ذلك على مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية.

ورغم المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري فهو يعمل كقطاع مغلق، فهو لا يساهم في عوامل السوق المحلية ولا يوظف إلا نسبة 3% من مجموع العمالة المحلية وهذا نظرا لكثافة رأس المال في استثمارات هذا القطاع، وقد أدى تطور الصادرات في قطاع المحروقات إلى تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطات من العملات الأجنبية	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10	148,91	162,22	182,22	190,66

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008 و2012.

الشكل رقم (01):

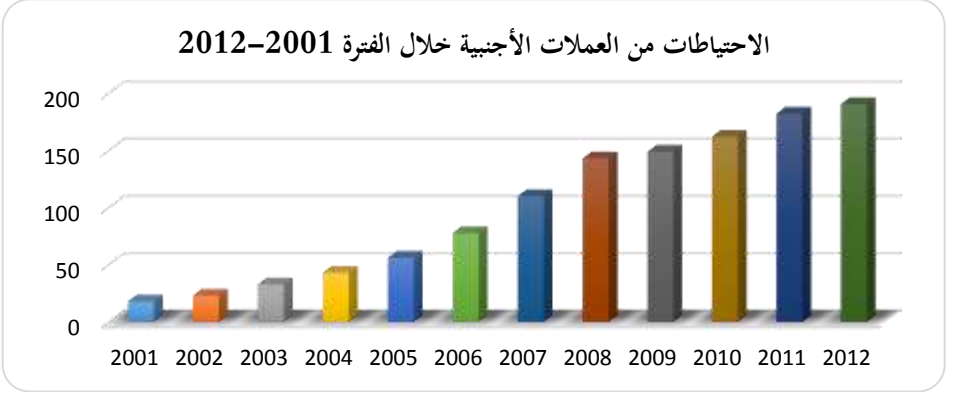

المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول (03).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ الاتجاه التصاعدي لحجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية، حيث ارتفعت من 17,96 مليار دولار عام 2001 إلى 190,66 مليار دولار عام 2012، ويرجع السبب في تراكم هذه الاحتياطيات إلى زيادة الصادرات من المحروقات نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الذي عرفت أسعاره مستويات قياسية بداية من سنة 2008، لكن بدل أن تتجه سياسة الدولة إلى تحويل هذه الاحتياطيات إلى استثمارات في القطاعات المنتجة والتي تحتاج إلى يد عاملة من أجل التقليل من نسبة البطالة كقطاع الفلاحة، الصناعة والبناء والأشغال العمومية، اتجهت سياسة الدولة نحو الاستيراد نتيجة تزايد العوائد من قطاع المحروقات، كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع في مستوى الأجور وهذا ما لوحظ منذ سنة 2008 زيادة على التوسع في الإنفاق الحكومي.

3- الجباية:

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي، وقد عرفت الجباية البترولية زيادة كبيرة ووزنا مهما في مجموع العائدات الجبائية للجزائر خلال السنوات الأخيرة وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجباية البترولية	1001,4	1007,9	1350	1570,7	2352,7	2799	2796,8	4088,6	2412,7	2905	3979,7	4184
الإيرادات العامة	1505,5	1603,2	1974,4	2229,7	3082,6	3639,8	3687,8	5190,5	3676	4392,9	5790,1	6411,3
النسبة %	66,51	62,87	68,38	70,44	76,32	76,9	75,84	78,77	65,63	66,13	68,73	65,25

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008 و2012.

الشكل رقم (02): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2001-2012

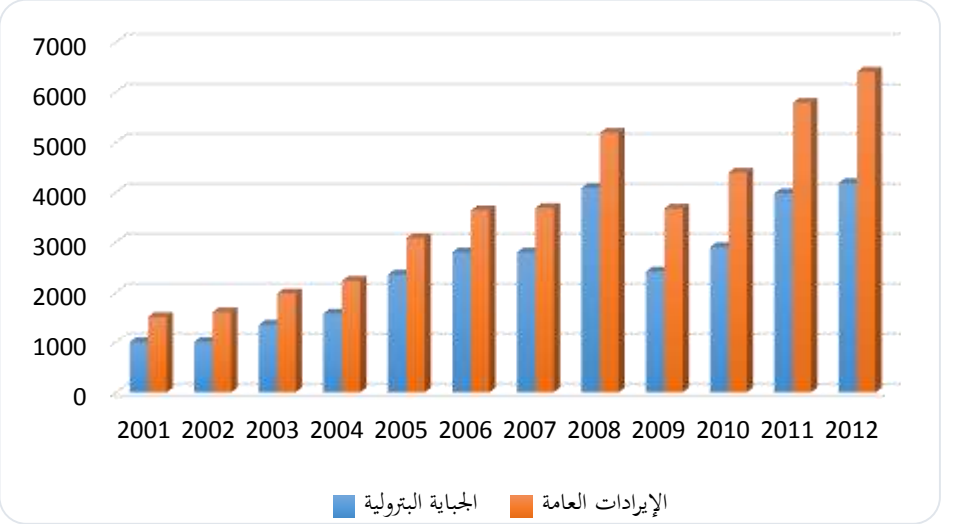

المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول (04).

من خلال الجدول يظهر الاتجاه التصاعدي للجباية البترولية حيث ارتفعت من 1001,4 مليار دج عام 2001 إلى 4088,6 مليار دج عام 2008، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 308,28%، ويعزى هذا الارتفاع في قيمة الجباية البترولية في هذه الفترة إلى الارتفاع المتزايد في أسعار النفط والذي تخطى عتبة الـ 100 دولار للبرميل عام 2008، إضافة إلى ارتفاع صادرات البترول والغاز الطبيعي نتيجة زيادة الاستكشافات وزيادة الإنتاج في هذه السنوات، غير أن الجباية البترولية عرفت انخفاضا خلال سنتي 2009 و 2010 والسبب في ذلك يرجع إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية حيث انخفضت أسعار النفط، زيادة على انعكاساتها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي الطلب على النفط، وبعد أن استرجعت اقتصاديات العالم عافيتها منذ 2010 أخذت الجباية البترولية في الارتفاع لذلك فقد سجلت 3979,7 و 4184 مليار دج خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

أما فيما يخص مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة فمستوياتها متفاوتة وتراوحت بين أقل نسبة 62,9% مسجلة عام 2002 وأعلى نسبة مسجلة كانت عام 2008 بمساهمة قدرها

78,77% من الإيرادات العامة للدولة حيث بلغت قيمة الجباية البترولية 4088,6 مليار دج من مجموع الإيرادات البالغة 5190,5 مليار دج، هذه النسبة التي فاقت 78% تعكس وضعية الجباية العادية التي لا تمثل سوى 21% من الإيرادات العامة للدولة ويعكس هذا الوضع [2]:

- عدم كفاءة الإدارة الضريبية وارتفاع الميل نحو التهرب الضريبي، ومن ثم ضعف التحصيل الضريبي؛
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية غير المبررة التي لم تستطع توسيع الأوعية الضريبية؛
- ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية، مما يجعل مساهمتها في الإيرادات الضريبية ضعيفة.

ثانيا– أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

يتمتع النفط بمزايا هامة ومتعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب، وهو من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، ويعتبره البعض من بين مؤشرات قياس تقدم وتطور الدول، وتظهر أهمية النفط من خلال كونه يحتل مكانة بارزة من بين مصادر الطاقة بالنظر لأسباب فنية واقتصادية عديدة، كما أنه مادة خام تستخدم في أغلب الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فقطاع النفط يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لأنه:

1- المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق:

- إيرادات التصدير والتي تمثل أكثر من 97% من إيرادات الدولة.
- تغطية القروض الخارجية.

2- مصدر لإيرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية والتي تمثل أهم مصدر للادخار في الاقتصاد الوطني والتي تسمح بتحقيق معدلات للاستثمار، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال النفط، وقد بلغت المداخيل الجبائية النفطية لسنة 2012 حوالي 4184 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 65,25% من الإيرادات العامة للدولة.

3- المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتروكيميائية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطية في

الكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة من المنتجات النهائية كالبنزين والزيوت...إلخ.

4- مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائلات للغاز الطبيعي والكهرباء، وكذا في الاستهلاك الصناعي.

5- مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البتروكيميائية المختلفة.

إن اعتماد الجزائر بدرجة عالية على المحروقات أصبح يهدد البلد وبوادر النفاذ البترولي في الأفق، وكأي بلد نفطي فإن الجزائر تعتمد على صادرات المحروقات، إلا أنّ الأحادية الإنتاجية للمحروقات يجعلها رهينة هذا المنتج، فقد عمل نمو قطاع المحروقات على تدهور القطاعات الأخرى فبالقدر الذي تزداد فيه مساهمة قطاع النفط والمحروقات في الناتج الداخلي الخام لوحظ تراجع لوزن القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والصناعة، كما أدى الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العوائد من المحروقات.

المحور الثاني: إدارة عائدات النفط في الجزائر

أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الألفية الثالثة وزيادة الصادرات النفطية إلى تحقيق فوائض مالية معتبرة، تمثلت في الاحتياطات من العملات الأجنبية، وهذا ما شجع الجزائر على بعث سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 بغرض رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق تنمية مستدامة، كما عمدت الجزائر إلى المحافظة على مستوى الفوائض النفطية واستغلالها في تطوير القطاع النفطي من خلال صدور قانون المحروقات لسنة 2005 وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، زيادة على استغلال هذه الفوائض في التسديد المسبق للمديونية.

أولا- تطوير القطاع النفطي:

يحتاج قطاع النفط إلى ضخ رؤوس أموال ضخمة من أجل الاستثمار في عمليات البحث، التنقيب، الاستغلال والنقل بالأنابيب، إضافة إلى المحافظة على المنشآت والهياكل، وقد ساهم الإنفاق على هذا القطاع في تطوير إنتاج النفط في الجزائر وتعزيز قدرات التصدير وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور الاحتياطي والإنتاج والتصدير من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاحتياطي (مليار برميل)	11,3	11,3	11,3	11,8	11,4	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2
الإنتاج (ألف ب/ي)	769	776,6	729	942	1311,4	1352	1368,3	1398	1356	1221	1190	1162	1203
الصادرات (ألف ب/ي)	461	442	566	741	893	970	947	1254	841	749	709	698	685,9

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوابك سنوات (2004، 2008، 2012 و2013).

بهدف تطوير القطاع النفطي وتعزيز قدرات التصدير شرعت الجزائر في بناء مصافي تكرار جديدة، كما سعت إلى زيادة ضخ الغاز الطبيعي عبر الأنبوب الذي يربط الجزائر بأسبانيا وتوسيع أنبوب نقل الغاز غالسي الذي يربط الجزائر بإيطاليا، ومن أجل رفع الاحتياطات من المحروقات كثفت الجزائر مجهوداتها المبذولة في مجال البحث والاستكشاف وعملت على تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة، وتسعى شركة سوناطراك إلى إنتاج أولي بقيمة 234 مليون مكافئ نفط عام 2016 مقابل حوالي 210 مليون مكافئ نفط عام 2012، وبالاعتماد على مجهوداتها الخاصة تسعى سوناطراك لمواصلة نشاط التنقيب بهدف بلوغ 160 بئر للحفر عام 2016[3].

ثانيا- التسديد المسبق للمديونية:

انتهت عشرية التسعينات بتسجيل مديونية كبيرة شكلت عبء على الاقتصاد الجزائري، إذ كادت خدمات المديونية أن تمتص الجزء الأكبر من عوائد الصادرات النفطية، لذلك قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، وقد عرفت المديونية الخارجية في الأجل المتوسط والطويل ميل للانخفاض منذ 2004 تاريخ الشروع في التسديد المسبق للمديونية، حيث انتقلت المديونية الخارجية من 21,410 مليار دولار نهاية 2004 إلى 5,062 مليار دولار نهاية 2006، واستمر ميل المديونية الخارجية في

الانخفاض لكن بوتيرة متباطئة نسبيا إذ بلغت 4,889 مليار دولار نهاية 2007[4] و 4,841 مليار دولار نهاية 2008 و 3,903 مليار دولار نهاية 2010 إلى أن بلغت 1,729 مليار دولار نهاية 2013، وهذا ما يتبيّن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الديون المتوسطة والطويلة الأجل	21,411	16,485	5,062	4,889	4,841	4,356	3,309	3,263	2,489	2,068	1,760
الديون القصيرة الأجل	0,410	0,707	0,550	0,717	1,080	1,331	1,778	1,142	1,205	1,328	1,975
إجمالي الدين الخارجي	21,821	17,192	5,612	5,606	5,921	5,681	5,687	4,405	3,694	3,396	3,735

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2005، 2008، 2012 و2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المديونية الخارجية أخذت منحى يميل إلى الانخفاض خلال الفترة حيث انخفضت من 21,821 مليار دولار عام 2004 إلى 17,192 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 5,612 مليار دولار عام 2006، ويرجع هذا الانخفاض في قيمة المديونية إلى القرار الذي اتخذته السلطات ابتداء من 2004 بالتسديد المسبق للمديونية التي لم يحل أجل استحقاقها بعد، بفضل استغلال فترات ارتفاع أسعار النفط وتراكم عوائد تصدير المحروقات وزيادة التدفقات المالية لصندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية الخارجية (حيث كانت سنة 2006 أكبر سنة يسجل فيها انخفاض في المديونية الخارجية بـ 11,580 مليار دولار [5])، واستمر انخفاض مستوى المديونية الخارجية خلال السنوات الموالية باستثناء سنة 2008 التي عرفت زيادة في المديونية الخارجية بلغت 5,921 مليار دولار مقارنة بـ 5,606 مليار دولار سنة 2007، ويعود ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم واصلت المديونية الخارجية في الانخفاض إلى أن بلغت 3,396 مليار دولار سنة 2013، وبفضل التسديد المسبق للمديونية الخارجية فإن نسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام انخفض إلى 1,21% عام 2012 (1,64% عام 2011 و 2,42% عام 2010) مقابل 35,2% عام 2003 و 16% عام 2005[6].

كما انخفض معدل الدين إلى 9% من الصادرات لعام 2010 [7] و 5,75% من الصادرات عام 2011، فيما لم يسجل هذا المعدل إلا نسبة 4,8% من الصادرات عام 2012[8].

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط وزيادة صادرات المحروقات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية إلى مستويات دنيا، إلا أنّ تراكم الاحتياطيات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، بل تم توظيف الفوائض المالية الجزائرية في سندات الخزينة الأمريكية في الوقت الذي يشكو فيه الاقتصاد الجزائري من التمويل وهذا ما يجعل التراكمات المالية المتحققة في خدمة اقتصاديات أخرى.

ثالثا– إنشاء صندوق ضبط الموارد:

صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية " البرلمان ".

يتم تمويل صندوق ضبط الموارد من خلال الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي لبرميل النفط، ويتم استعمال موارد الصندوق في ضبط نفقات وتوازن الميزانية، وقد عرف الصندوق تطورات وتراكم في موارده منذ نشأته وهذا ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور موارد صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2001–2012

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التدفق السنوي لموارد الصندوق	123,9	26,5	448,5	623,5	1368,8	1798	1738,8	2288,2	400,7	1318,3	2300,3	2535

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات (2004، 2008، 2012).

الشكل رقم (03):

المصدر: مخرجات Excel بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الجدول والشكل البياني السابق نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد قد سجل تدفق سنوي قدره 123,9 مليار دج في السنة الأولى لإنشائه، إلا أنه في السنة الثانية لم يحقق سوى 26,5 مليار دج وهي قيمة ضعيفة إذا ما قورنت بالسنة السابقة ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية نتيجة تأثر الاقتصاديات النفطية العربية بأحداث الـ 11 سبتمبر 2001، ليعرف بعدها التدفق السنوي لموارد الصندوق ارتفاع بعد ذلك باستثناء انخفاض طفيف سنة 2007، أما الانخفاض الكبير فكان سنة 2009 (400,7 مليار دج) و 2010 (1318,3 مليار دج) مقارنة بـ 2288,2 مليار دولار سنة 2008 ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض عوائد الصادرات النفطية نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

إن تحقيق هذه الفوائض في صندوق ضبط الموارد نتج عن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي لبرميل النفط، حيث حددت قوانين المالية السعر المرجعي لبرميل النفط خلال الفترة 2001-2007 بـ 19 دولار بينما بلغ متوسط السعر الفعلي لبرميل النفط خلال الفترة 44,58 دولار، أما خلال الفترة 2008-2012 فقد حدد السعر المرجعي لبرميل النفط بـ 37 دولار بينما بلغ متوسط السعر الفعلي لبرميل النفط خلال الفترة بـ 93,64 دولار، ومع أن أسعار النفط لا يمكنها أن تنخفض عن مستوى 37 دولار للبرميل فإنه من المتوقع أن تزداد التدفقات السنوية لموارد الصندوق بسبب الزيادة في الطلب العالمي على النفط وزيادة الصادرات النفطية الجزائرية.

المحور الثالث: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

سوف نحاول في هذا الجزء القيام برصد تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة برامج الانعاش الاقتصادي التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط وأدت إلى تراكمات مالية هامة نتيجة زيادة العائدات النفطية وإعطاء تحليل لأسباب تلك التغيرات.

أولا– النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي:

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية في الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، والجزائر كغيرها من هذه الدول تهدف من خلال زيادة الإنفاق العام عبر هذه البرامج إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للسكان، وبغرض توضيح السياسة التوسعية في الإنفاق العام خلال فترة البرامج التنموية نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014 **الوحدة: مليار دج**

السنة	الناتج الداخلي الخام	الإنفاق الحكومي	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)
2001	4260,8	1321,0	2514,0	5	1,6	2,59
2002	4541,9	1550,6	2683,1	5,2	3,7	4,7
2003	5266,8	1690,2	2987,9	5,9	8,8	6,9
2004	6127,5	1891,8	3362,3	6,2	3,3	5,19
2005	7498,6	2052,0	3652,8	5,8	4,7	5,09
2006	8514,8	2453,0	41411	5,6	5,8	2
2007	9366,6	3108,5	4744,9	6,3	-2,5	3
2008	11043,7	4191,0	5392,2	6,1	-0,9	2,4
2009	9968,0	4246,3	6143,1	9,3	-2,3	2,4
2010	11991,6	4466,9	7063,5	6,3	-2,2	3,3
2011	14519,8	5853,6	8423,1	6,2	-3,3	2,5
2012	15843,0	7058,1	9502,8	7,2	-3,4	2,7
2013	16569,3	6024,2	11601,3	7,1	-5,5	2,8
2014	17205,1	6980,2	12347,3	5,6	-0,6	3,8

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2006، 2010 و2014 وإحصائيات البنك العالمي بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014 حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له وهو مسجل عام 2006 و6,9% كأعلى مستوى له وهو مسجل عام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

كما تتضح العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام، فبفضل الإنفاق الحكومي خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسنا خلال الفترة إذ ارتفع من 2,59% سنة 2001 إلى 5,9% سنة 2004 فيما سجلت أعلى نسبة سنة 2003 بـ 6,9%، وقد بلغ متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 4,84%، وخلال برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ونتيجة لزيادة الإنفاق العام فقد سجلت زيادة في الناتج الداخلي الخام من 7498,6 مليار دج سنة 2005 إلى 11043,7 مليار دج سنة 2008 فيما عرفت سنة 2009 انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ 1075,7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية وانخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي حيث تأثرت الجزائر بانخفاض عائداتها من الصادرات النفطية، وهو واضح من خلال التراجع المسجل في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض بـ % 5, 2 في 2006 ، ثم عاود الانتعاش مجددا في 2009 سجل 6 %، لكن عاد من جديد يسجل قيم سالبة خلال الفترة 2010 إلى 2013 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وكذا انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي) ، وتحقق متوسط لنمو الناتج الداخلي الخام قدره 2,98% خلال فترة هذا البرنامج (2005 ـ 2009) ، مع استمرار تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

نتيجة لهذه البرامج التي تميزت بزيادة الإنفاق العام سجل تحسن في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث انخفضت معدلات البطالة وتم تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة عوائد الصادرات النفطية، وبالنظر إلى هيكلة قطاعات الاقتصاد الجزائري يظل قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري من خلال الأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع ونسبة مساهمته في مجمل الصادرات

التي لا تقل عن 97%، ولا تزال إيرادات هذا القطاع إحدى المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام.

ثانيا– تطور معدلات التضخم في الجزائر:

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، ويتحدد السعر في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، إلا أن الملاحظ في حالة الجزائر أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب، نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، حيث أن الأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة، ويلاحظ في السنوات الأخيرة اتجاه عام نحو الارتفاع لمعدلات التضخم مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000 –2014

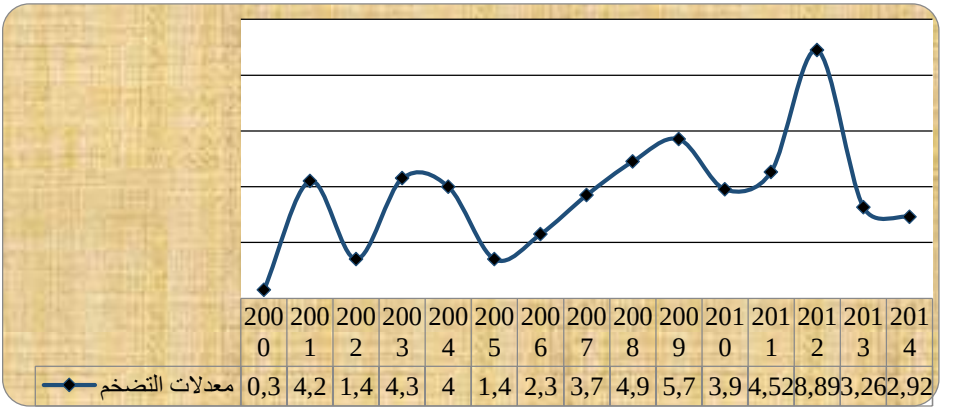

المصدر: مخرجات Excel.

عرفت معدلات التضخم تذبذبات في قيمها خلال الفترة وكان سبب حدوث هذه التقلبات هو تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية حيث ارتفع معدل التضخم من 1,4% عام 2002 إلى 4,3% عام 2003 ثم انخفض فجأة عام 2005 إلى 1,4%، وقد استمرت معدلات التضخم في الارتفاع – عدا عام 2010 أين انخفض هذا المعدل إلى 3,9% بعدما بلغ 5,7% عام 2009– إلى أن بلغت مستوى 8,9% عام 2012.

ثالثا– تطور معدلات البطالة في الجزائر:

تعرف البطالة بأنها " الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل خارجة عن إرادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه "[10].

وتعد البطالة مشكلة اجتماعية واقتصادية لها آثار سلبية على الفرد وعلى المجتمع وتعرف منظمة العمل الدولية (IOL) * العاطل كما يلي: "هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده" [11].

ويمكن حساب معدل البطالة كما يلي[12]:

معدل البطالة = (عدد الأفراد العاطلين القادرين على العمل / إجمالي قوة العمل) *100.

وهذا المعدل لا يمكن تحديده بدقة لأنه تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط، حضري أو قروي، حسب الجنس أنه ذكر أو أنثى والسن، ونوع التعليم والمستوى الدراسي لأنه ليس كل من لا يعمل عاطل عن العمل، فالطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين وأصحاب العمل المؤقت لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل، ومن أجل تتبع تطور البطالة في الجزائر نقوم بعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (05):

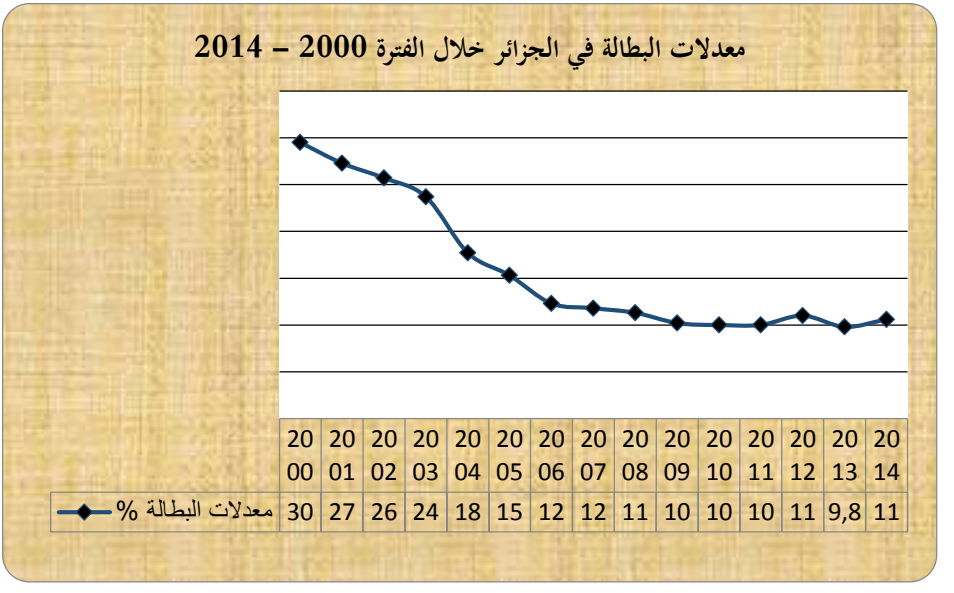

المصدر: مخرجات Excel .

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين وتبقى نسبة البطالة مرتفعة بالمناطق الريفية ولدى النساء والشباب، فقد انخفضت نسبة البطالة إلى 10% سنة 2010 بعدما سجلت نسبة وصلت إلى 29,5% سنة 2000، ويعود ذلك إلى انتعاش سوق العمل بالجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقق إيرادات مالية هامة ساهمت إلى حد كبير في تحسن مؤشرات التنمية حيث ازدادت الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية خاصة في القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، هذه المشاريع ساهمت في خلق فرص العمل، وقد عرف عدد السكان النشطين في الجزائر تطورا في الفترة ما بين 2000 إلى 2009 نتيجة انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2000 بلغ عدد السكان النشطين 8.850 مليون نسمة ثم انتقل سنة 2009 إلى 10.544.000 مليون نسمة، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 70,5% إلى 89,8% وانخفاض معدلات البطالة من 29,5% سنة 2000 إلى 10,2% سنة 2009، مع الإشارة إلى أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، حيث أنه خلال سنة 2009 قاربت المناصب المؤقتة المناصب المفتوحة، ويؤكد نفس الديوان أن البطالة تصيب الفئات الشابة من لمجتمع، واستمرت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن بلغت 9,8% سنة 2013 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

لقد اختلفت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وكان قطاع الخدمات من أهم القطاعات التي ساهمت في ارتفاع معدلات التشغيل مقارنة بقطاع الصناعة والزراعة، حيث أدت الاجراءات التي اتخذتها الدولة وخاصة مع مطلع الألفية إلى انتعاش قطاع الخدمات، ومن بين هذه الاجراءات هو تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة مشاريع استثمارية عن طريق قروض البنوك والدعم الممنوح من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وصندوق التأمين على البطالة، حيث اتجه الشباب إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة كالنقل والصحة وخدمات الإعلام الآلي. ويضاف إلى هذا توسع قطاع الاتصالات في الجزائر بشكل ملفت خلال السنوات العشرة للألفية سواء من

حيث عدد المشتركين أو تنويع خدمات الاتصال أو الأرباح والوظائف المحققة، وقد ساهمت خدمة تعبئة الرصيد مثلا في خلق العديد من الوظائف والمحلات التجارية.

خاتمة:

يرتبط قطاع المحروقات ارتباط وثيق بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال مساهمته في الصادرات بنسبة تفوق الـ 97 % ومساهمته في إيرادات الخزينة من الجباية البترولية وكذا مساهمته في الناتج الداخلي الخام، ولأجل تنمية وتطوير قطاع المحروقات قررت الحكومة السماح للمستثمرين الأجانب بالعمل في هذا القطاع بالشراكة مع شركة سوناطراك، وقد تم إصدار سلسلة من القوانين يصف فيها المشرع الكيفية والشروط اللازمة لتدخل المستثمرين الأجانب في القطاع دون التأثير في سيادة الدولة.

وتشهد الجزائر في الآونة الأخيرة رخاءا ماليا تشير إليه التحسينات الكبيرة في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل أبرز مظاهره تراجع المديونية الخارجية، وارتفاع الاحتياطيات من العملة الصعبة، حيث انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية ترتكز على دعم الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتحقيق تنمية مستدامة، إلا أنّ هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري ساهم إلى حد كبير في عرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية والنمو الاقتصادي، وأدى إلى فشل الجزائر في خلق اقتصاد متنوع، وهذا بالرغم من تبني الحكومات الجزائرية للعديد من برامج الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تنويع صادرات ومداخيل القطاعات غير النفطية، إذ لا تزال صادرات النفط تمثل النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية، وعليه فإننا نقترح التوصيات الآتية:

- تحسين أساليب إدارة الموارد النفطية بشكل يسمح بزيادة الاكتشافات النفطية وزيادة حجم الإنتاج والاستغلال.
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للإيرادات النفطية وخاصة المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط وذلك من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني.
- تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة.

- ضمان فعالية الإنفاق العمومي باعتباره الميزة البارزة في الاقتصاد الجزائري والدافع المحوري لعجلة النمو الاقتصادي وخاصة في الآونة الأخيرة في ظل ضعف القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني في إطار اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي من خلال تسهيل ودعم إنشاء المؤسسات وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

المراجع / الهوامش:

(1)– قدي عبد المجيد: " الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 8/7 أفريل 2008، ص 2.

(2)– قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 4.

(3)– النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 38، العدد 8-9، أوت- سبتمبر 2012، ص 24.

(4)- BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2010, Evolution Economique et Monétaire en Algerie,juillet 2011,P 49.

(5)- BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2012, Evolution Economique et Monétaire en Algerie,juillet 2013,P 56.

(6) -BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2012, Evolution Economique et Monétaire en Algerie,juillet 2013,P 61.

(7) -BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2010, Evolution Economique et Monétaire en Algerie, juillet 2011,P 53.

(8)- BANQUE D'ALGERIE , Rapport 2012, Evolution Economique et Monétaire en Algerie,juillet 2013, P 61.

(9)– بوفليح نبيل: " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2010/2009، ص 200.

(10)– السوداني، أسيل حسين كاظم، دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2010، ص 90.

International Labour Organization. *

(11)– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت 1997، ص 39.

(12)– عرب عاصم بن طاهر، اقتصاديات العمل، جامعة الملك سعود، السعودية، 1991، ص 86.